

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 23 نوفمبر 2017 (السنة الرابعة والعشرون - العدد 6503)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

استلهام قيم ومبادئ زايد

الإمارات اليوم

03

موقع متقدم في مؤشر المعرفة العالمي

تقارير وتحليلات

04

زيارة بشار الأسد لروسيا ومستقبل تسوية الأزمة السورية

05

«دي فيلت» الألمانية: حادث الأقصر.. 20 عاماً على مولد الحركات الجهادية الحديثة

06

ترامب وشعار «أمريكا أولاً»

شؤون اقتصادية

07

الإمارات تشارك في اجتماعات «الكومسيك» في إسطنبول

من إصدارات المركز

08

التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت



استلهام قيم ومبادئ زايد

بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، أمس، الشعار الرسمي لمبادرة «عام زايد»، الذي يعكس السمات الاستثنائية التي جسّدت شخصية المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، كالحكمة والاحترام وبناء الإنسان والاستدامة. لقد جاء اعتماد رئيس الدولة، حفظه الله، عام 2018 ليكون «عام زايد» تكريماً لعطاء الشيخ زايد الإنساني واستلهاماً لموروثه الحضاري من القيم والمبادئ التي شكلت، ولا تزال، الأساس الصلب الذي نهضت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة، فالشيخ زايد كما يقول صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله: «يمثل نموذجاً للقيادة الحكيمة والطموحة، ونحن نفتدي بقيمه النبيلة من خلال المواقف التي تجلّى فيها زايد الإنسان والقائد، وتنبّع مبادئه لنستمد منها كل ما يحتاج إليه المجتمع والدولة للمحافظة على مكانتنا الريادية على مستوى العالم».

لقد وضع الشيخ زايد، طيب الله ثراه، أسس النهضة الحديثة في الإمارات، والتي تضي القيادة الرشيدة عليها وتقوّيها وتضيف إليها من حكمتها وخبرتها، ولذلك تسير الإمارات إلى الأمام دائماً منعمة بالأمن والاستقرار والرّخاء، وكيف لا وأبناء مدرسة زايد يحفظون عهد زايد ويسيرون على نهجه في الإدارة والحكم الرشيد، متطلعين إلى وضع الإمارات في المكانة التي تستحقها على خريطة الدول المتقدمة، بصفتها واحدة من أفضل دول العالم في كل المجالات خلال السنوات المقبلة، على النحو الذي تجسده «مئوية الإمارات 2071» التي تقوم على العمل لتجهيز جيل يحمل راية المستقبل في دولة الإمارات، ويتمتع بأعلى المستويات العلمية والقيم الأخلاقية والإيجابية، وذلك لضمان الاستمرارية وتأمين مستقبل سعيد وحياء أفضل للأجيال القادمة، ورفع مكانة الدولة لمنافسة أفضل دول العالم.

لم يكن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، قائداً إماراتياً أو عربياً فذاً فحسب، وإنما كان زعيماً من طراز عالمي، لأنه استطاع تغيير مسار التاريخ في المنطقة والعالم كله، وترك تراثاً إنسانياً رائعاً في الانفتاح والتسامح والدعوة إلى الحوار بين الشعوب والأديان والحضارات ونبت التعصب والعنف، ووضع أسس تجربة تنموية رائدة تمثل مصدر إلهام في إطاريها الإقليمي والعالمي وتسعى دول عدة إلى الاستفادة منها والسير على طريقها، ولهذا فإن عام 2018، الذي يصادف ذكرى مرور 100 عام على ميلاد المغفور له الشيخ زايد، سيكون مناسبة وطنية غالية تحمل كل رسائل التقدير والاعتزاز والوفاء والعرفان لهذا القائد العظيم الذي استطاع أن يترك بصمة مؤثرة وخالدة، بمواقفه العظيمة ومبادراته الإنسانية النبيلة التي ما تزال مردوداتها الخيرة حاضرة في أماكن كثيرة حول العالم، ولهذا حينما يقول صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، عن عام زايد: «نريده عاماً استثنائياً تقديراً للرجل الذي غير مجرى حياة وطن وأمة، وسيمثل عام 2018 رسالة وفاء وعرافان من قلب الإمارات إلى العالم أجمع، نتحد ونؤمن بها جميعاً، ندعو من خلالها المجتمع بمكوناته وأطيافه إلى إبراز دور زايد ومناقبه ومآثره وإرثه محلياً وإقليمياً ودولياً»، فإنما يبعث برسالة إلى أبناء الوطن جميعاً، لاستلهام قيم الشيخ زايد والسير على نهجه في مختلف مواقع العمل الوطني، لمواصلة مسيرة التنمية والتطور التي تشهدها الإمارات في مختلف المجالات، لأن الشيخ زايد، رحمه الله، سيظل نبع العطاء والحكمة الذي لا ينضب، ويتعلم منه الجميع كيف يكون الانتماء إلى الوطن والتضحية من أجله بكل غالٍ ونفيس، وكيف يكون العطاء وعمل الخير مسخراً لخدمة البشرية، ومعززاً لمسيرة التنمية والتقدم والازدهار، وكيف يكون تعزيز قيم التسامح والتعايش والاعتدال هي صمام الأمان لأي مجتمع، ولهذا ستظل مدرسة زايد في القيادة والإدارة وموروثه من القيم الإنسانية حاضرة دوماً؛ لأنها مصدر إشعاع للخير والوفاء والأمل والتفاؤل.

موقع متقدم في مؤشر المعرفة العالمي

تأتي مقولة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في أن «خلق الثروات المستدامة للأجيال القادمة سيعتمد على العلم والمعرفة والتقنية والابتكار، وسياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار هي نقطة تحول رئيسية في مسيرتنا التنموية»، هي خير دليل على العمل الراسخ الذي تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة، على صعيد الاستثمار في بناء الإنسان لبناء الأوطان، وقدرته على تحقيق طموحات النمو الذي يسعى إليه في مختلف الأصعدة؛ ترافقه في ذلك الجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية، في شحذ همم أبنائها، ليكونوا المساهمين البارزين في بناء دولة يقوم اقتصادها على المعرفة والانفتاح، متسلحين بسلاح العلم والتأهيل والتدريب، والبحث والتطوير.

لقد خلّصت الجهود التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم المعرفة والابتكار، إلى تبوؤ الدولة مرتبة الصدارة عربياً، والمرتبة الـ 25 عالمياً، في «مؤشر المعرفة العالمي»، الذي تمّ إعلان نتائجه خلال «قمة المعرفة 2017»، التي انطلقت في مركز دبي التجاري العالمي، تحت عنوان «الثورة الصناعية الرابعة»، وتحت رعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حيث أعلنت القمة تفوق دولة الإمارات العربية المتحدة على دول بارزة وكبيرة، في مؤشرات قطاعية حيوية، كاللّعلم، والبحث، والابتكار، والتطوير، والاتصالات، والبيئة التمكينية، إضافة إلى الانفتاح الاقتصادي.

إن جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم المعرفة والابتكار بدأت منذ فترة مبكرة، وتكللت بالنجاح في إطلاق «مؤشر المعرفة العالمي» كنتاج لمبادرة مشتركة بين مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أعلن في قمة المعرفة عام 2016، لما لذلك من أهمية بالغة في قياس المعرفة كمفهوم شامل، ووثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية، سعياً إلى إيجاد مقاربة منهجية ومفاهيمية تستند إلى التقارير الأممية، للخروج برؤية فكرية تؤكد تلازم المعرفة والتنمية الذكية، القائمة على الموارد المعرفية، فضلاً عن اعتماد المفهوم الواسع للمعرفة، كمضمون مركّب متعدد الأبعاد، وترسيخاً لمبدأ التواصل المعرفي بمنهج تشاركي.

كما استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة، عبر احتلالها مركز الصدارة العربي في «مؤشر المعرفة 2017» أن تثبت أداءً مميزاً وفعالاً في مؤشر الاقتصاد العالمي، حيث تمكنت من تحقيق المرتبة الأولى عالمياً في حيز الانفتاح الاقتصادي، الذي يعدّ المحرك الجوهري للتنمية المستدامة، ويسهم في خلق الثروة وإيجاد فرص العمل، ويؤهل الموارد البشرية بأدوات المعرفة الرقمية والتكنولوجية، ويعزز من مهاراتها الابتكارية والإبداعية، التي تسهم في زيادة الإنتاجية القائمة على المعرفة.

لقد اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتأسيس لمشروع المعرفة كمرتكز للتنمية، إدراكاً منها بوجود نقص في البيانات والأدبيات التي تعمل على تطوير المعرفة في المنطقة العربية، واللازمة لبناء سياسات تنمية معرفية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة العربية الثقافية واحتياجاتها التنموية، والتركيز على الدور المحوري للشباب، كأحد أهم العناصر اللازمة لبناء المجتمعات المعرفية، عبر التركيز على قطاعات جديدة؛ كالابتكار والتطوير، والتعليم التقني والتدريب المهني.

إن اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالتأسيس لمبادرات عالمية حول المعرفة، يتم قياسها وفقاً لمؤشرات معتمدة دولياً، ومستحدثة وتواكب التطور التكنولوجي، وتتواءم مع متطلبات عصر الثورة الصناعية الرابعة، إنما يأتي انسجاماً مع الهدف الرامي إلى ممارسة خطوات فاعلة ومنتجة في التنمية الشاملة والمستدامة القائمة على المعرفة، وتوفير بيانات موثوق بها على مستوى المتغيرات الأساسية، لتكون شريكاً في عملية دعم صانعي القرار في التنمية القائمة على المعرفة، والإسهام في بناء رأس مال معرفي، يعزز من تجهيز النشء للنفوذ إلى عوالم الإنتاج والإبداع؛ بتسليح عقولهم بالعلوم والمعارف، وتزويدهم بالقدرات والمهارات الإبداعية، وتوسيع فرصهم في التعلم والعمل.

لقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة مبكراً، أن الانسجام بين التعلم والعمل، هو أمر ضروري في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، فأولت الاهتمام بتعزيز التدريب والتعليم المهني والتقني، لتتلاءم مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، والنهوض برأس المال البشري، وتأهيله وتدريبه، توفيراً لفرص مضافة تدمجهم في الاقتصادات الوطنية، للتحوّل تدريجياً إلى الاقتصاد المعرفي القائم على توافر العمالة المدربة والماهرة، فضلاً عن الاهتمام بالتعليم العالي الذي يرتكز على تطوير كفاءات الشباب، وتوسيع معارفهم ومهاراتهم، والذي يسهم في المحصلة بتحسين القدرة التنافسية للدول عالمياً، ويرفع من مستوى الدخل الفردي، ويدفع عجلة التنمية نحو الأمام.



زيارة بشار الأسد لروسيا ومستقبل تسوية الأزمة السورية

برغم أن زيارة الرئيس بشار الأسد لروسيا ومباحثاته مع الرئيس فلاديمير بوتين مؤخراً أعطت الانطباع بإمكانية حدوث اختراق في المسار السياسي للأزمة السورية خلال الفترة المقبلة، وخاصة بعد تأكيد الأسد الالتزام بإجراء إصلاحات دستورية وانتخابات رئاسية وتشريعية، إلا أن ذلك يتوقف بالأساس على كيفية تعامل المعارضة السورية والقوى الدولية والإقليمية الأخرى مع مخرجات الحراك الذي تقوده روسيا لتسوية الأزمة.

لدى أي دولة أخرى». وبينما تتمسك إيران ببقاء الأسد، فإن الولايات المتحدة ترى ضرورة ألا يكون لبشار الأسد دور في مستقبل سوريا، وهو الموقف نفسه الذي تتبناه المعارضة السورية، وأكدته في مؤتمر الرياض أمس، معتبرة أن رحيل بشار الأسد هو بداية الانتقال السياسي في سوريا.

إضافة إلى ما سبق، فإن مستقبل الوجود الإيراني في سوريا، سواء من خلال ميليشيا حزب الله اللبناني، أو الميليشيات الشيعية الأخرى، يمثل عقبة كبرى أمام التوصل إلى تفاهات بين الأطراف المعنية بالأزمة السورية، فروسيا ما تزال ترى ضرورة لاستمرار الوجود الإيراني لمواصلة التقدم في مواجهة التنظيمات الإرهابية في سوريا، بل إنها تدافع عن هذا الأمر باعتباره يأخذ «شكلاً



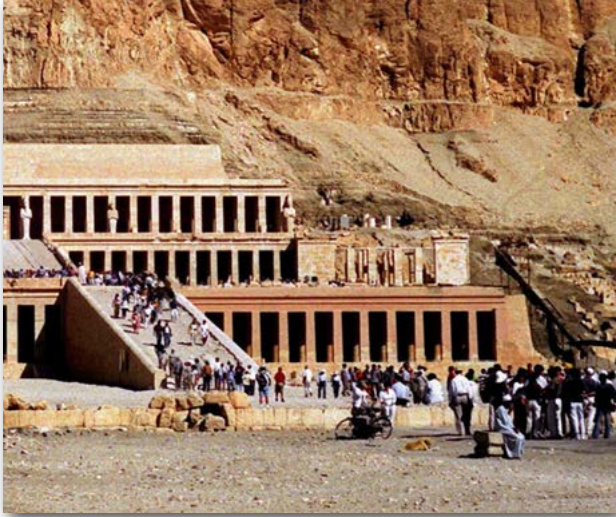
شرعياً» لأنه جاء بدعوة من الحكومة السورية الشرعية. أما الولايات المتحدة، ومعها العديد من دول المنطقة، فتطالب بمغادرة أي وجود إيراني على الأراضي السورية، على أساس أن ذلك من شأنه أن يعقد من جهود تسوية الأزمة، ولهذا فإنها تقود التحركات الدولية الرامية إلى انسحاب الميليشيات المسلحة التابعة لإيران من مناطق الأزمات وخاصة في سوريا، وقد نجحت بالفعل في استصدار قرار من الأمم المتحدة قبل أيام يطالب بمغادرة المقاتلين الأجانب سوريا، وخص القرار بالاسم «كتائب فيلق القدس» و«الحرس الثوري الإيراني»، وميليشيا «حزب الله»، داعياً إياها للانسحاب من سوريا. فضلاً عما سبق، فإن المعارضة السورية تشكك في الالتزامات التي أعلنتها الرئيس بشار الأسد، سواء فيما يتعلق بإجراء إصلاحات دستورية أو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، خاصة أنها ليست المرة الأولى التي يعلن فيها عن مثل هذه الإجراءات، كما أنها في الوقت ذاته تتحفظ على أي إصلاحات دستورية يجريها النظام بمفرده ودون التشاور مع الأطراف المعنية. لهذا كله، فإن زيارة الأسد وما رافقها من تحركات إقليمية تقودها موسكو ربما لا تقود في نهاية المطاف إلى تفاهات بين الأطراف المعنية بالأزمة السورية.

شكلت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد ومباحثاته مع الرئيس فلاديمير بوتين، يوم الاثنين الماضي، تطوراً مهماً في مسار الأزمة السورية، لأنها تشير إلى وجود تحرك تقوده موسكو هذه الأيام لدفع المفاوضات السورية قدماً إلى الأمام، خاصة بعد إعلان الأسد الالتزام بإجراء إصلاحات دستورية وانتخابات رئاسية وتشريعية، ما تعتبره روسيا تحولاً إيجابياً يمكن البناء عليه في التوصل إلى تفاهات بشأن الأزمة. ولذا سارعت بعد ساعات من زيارة الأسد إلى التواصل مع كل من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية، وإبلاغهما بالمسائل المتعلقة بالتسوية الطويلة الأمد للصراع في سوريا، باعتبارهما من أهم الأطراف المعنية بالتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية. ولعل ما يضاعف من أهمية هذه الزيارة أيضاً، أنها جاءت قبل اجتماعين مهمين مرتبطين بالأزمة السورية هما: اجتماع المعارضة السورية بالرياض، واجتماع الدول الضامنة لعملية أستانا (روسيا، وتركيا، وإيران) في مدينة سوشي الروسية، وكلاهما انعقد، أمس الأربعاء، ما يؤشر إلى أن هناك حراكاً إقليمياً يستهدف التوصل إلى تفاهات بين مختلف أطراف الأزمة السورية قبل مباحثات جنيف المقبلة، المقرر انعقادها في الثامن والعشرين من نوفمبر الجاري.

وبرغم أهمية الحراك الذي تقوده روسيا من أجل التوصل إلى تفاهات وتوافقات إقليمية ودولية بشأن الأزمة السورية، فإن هناك بعض القضايا الخلافية بين الأطراف المعنية لم يتم حسمها بعد، وربما تلقي بظلالها السلبية على محادثات جنيف المقبلة، لعل أبرزها مستقبل بشار الأسد ودوره في المرحلة الانتقالية، فروسيا ما تزال على موقفها من أن هذه المسألة يقرها الشعب السوري فقط، بعيداً عن أي تدخلات أخرى، وهذا ما أكدته المتحدث باسم الكرملين في أعقاب مباحثات بوتين- الأسد الأخيرة، حيث قال إن «دور الأسد في مستقبل سوريا لا يمكن أن تكون لدى روسيا رؤية بشأنه ولا

«دي فيلت» الألمانية: حادث الأقصر.. 20 عاماً على مولد الحركات الجهادية الحديثة

بدأ العنف المتطرف الذي نعرفه في وقتنا الراهن منذ 20 عاماً، حيث اجتمعت في الهجوم المروع الذي وقع في مصر في 17 نوفمبر 1997 ثلاثة عناصر حفزت الإرهاب على مدار العقدين الماضيين، بحسب ما أفادت به صحيفة «دي فيلت» في تقرير لها.



كما لم تكن الهجمات على الغربيين أو الأهداف الغربية بالأمر الغريب. فقد استهدف الإرهابيون مركز التجارة العالمي في نيويورك في عام 1993 ما أودى بحياة ستة أشخاص، إضافة إلى سلسلة من التفجيرات في باريس في عام 1995 التي أدت إلى مقتل ثمانية أشخاص.

وعلى الرغم من ذلك، فقد اجتمعت في هجوم الأقصر تلك العناصر الثلاثة للمرة الأولى على نطاق لم يسبق له مثيل؛ فقد كان مرتكبو الحادث من المتطرفين المسلمين، الذين ضحوا بحياتهم طواعية من أجل إحداث حالة كبيرة من الذعر من خلال قتل الأوروبيين وغيرهم من مواطني الدول الصناعية. وقد صارت الأعمال الوحشية التي تتم عن سبق الإصرار والترصد وسيلة متممة لتحقيق هذا الهدف.

فرت حشود السائحين الخائفين من مصر بعد الهجوم. وقد بلغت نسبة إلغاء الحجوزات في الشركات السياحية 80%. غير أن السياحة، التي تعد قطاعاً حيويًا في الاقتصاد المصري، تعافت مرة أخرى. ولم يتوقف تدفق السائحين حتى بعد تعرض السائحين لهجمات أخرى، كما حدث في شرم الشيخ (2005)، ودهب (2006)، أو مؤخراً في الغردقة (2016). لكن عنصر الخطورة بات من العوامل التي تشملها الأسعار، في حين أصبحت هناك تكاليف أخرى قد يصعب تقدير حجمها، بحسب التقرير.

وصل القتلة في حافلة صباح يوم الاثنين السابع عشر من نوفمبر، وتمكنوا من التسلل إلى معبد حتشبسوت الجنائزي في الأقصر، وأخرجوا بنادقهم الآلية وأطلقوا نيرانها صوب الحشد الموجود بالمعبد. قُتل معظم الضحايا في الدقائق الأولى من الحادث؛ وكان من بينهم سائحون من اليابان وسويسرا وبريطانيا وفرنسا. وعندما بدأ رجال الشرطة من نقطة التفتيش الموجودة أمام المعبد في مبادلتهم إطلاق النار، تراجع الإرهابيون إلى داخل المعبد ليستكملوا المذبحة، واستخدموا في جزء من الهجوم الخناجر والسكاكين.

يروى أحد المرشدين السياحيين، الذي تعرض لإصابات طفيفة، ما حدث قائلاً: «تحصّن الإرهابيون خلف أعمدة المعبد، وفجأة علق العديد من السياح بين النيران المتبادلة. وهبط أفراد جماعة محلية مسلحة من أعلى الجبل وبادروا بإطلاق النار نحو الوادي. كانت الفوضى عارمة»، تمدد الجرحى على الأرض وهم يصرخون من الألم، وبجوارهم أكوام من الجثث.

كانت الحصيلة النهائية مقتل 36 مواطناً سويسرياً، و10 يابانيين، و6 بريطانيين، و4 ألمان، وكولومبيين اثنين، و4 من السكان المحليين. كما قُتل بالطبع الإرهابيون الستة في نهاية المطاف على يد قوات الأمن وهم يحاولون الهرب من مشهد الجريمة. لم يُحضر الإرهابيون خطة للهرب، فقد كانت التضحية بحياتهم جزءاً من خطتهم الأصلية.

يقول التقرير: اجتمعت في هجوم الأقصر ثلاثة عناصر تحمل سمات الإرهاب الذي أصبح يعرض حياة الناس للخطر في كل أرجاء المعمورة منذ ذلك الحين. وقد تفشى الإرهاب المتطرف في معظم الدول على مدار العقدين الماضيين في: نيويورك، وبالي، وبرشلونة، ولندن، وبروكسل، وبرلين، وفي كل مكان.

وأوضح التقرير: لم يكن الإرهاب الذي يحفزه الدين أو مرتكبه من المسلمين أمراً جديداً في عام 1997. بل على العكس من ذلك، حيث يعود تاريخه إلى العصور الوسطى. علاوة على ذلك، لم يكن مبدأ الهجمات الانتحارية بالأمر الجديد هو الآخر؛ فقد ظهر الانتحاريون اليابانيون، وحراس الثورة الإيرانية الذين لقوا حتفهم في حقول ألغام صدام حسين خلال الحرب العراقية الإيرانية، قبل هجوم الأقصر بوقت طويل.

ترامب وشعار «أمريكا أولاً»

تكررت تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، منذ إعلان برنامجه الانتخابي وحتى يومنا هذا، وهي التي تنطوي على رغبته في الانسحاب من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، والاتجاه نحو إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية، فما الدوافع وراء رغبته تلك؟ وما النتائج التي ستترتب على تطبيق شعار ترامب الذي كثيراً ما يردده «أمريكا أولاً»؟

الأنظمة التنموية، كما تظلم تلك الآليات بتمكين مختلف الاقتصادات من تحقيق تبادل أوسع وأعمق، ولاسيما في ظل تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وهو ما يتطلب المزيد من التعاون لدفع عجلة النمو وتحقيق المصالح المشتركة، وجاءت كلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ في «أبيك» لتؤكد ذلك، حيث واصل الرئيس الصيني الدفاع عن العولمة، والتجارة الحرة، والمنظمات المتعددة الأطراف، داعياً إلى مزيد من التعاون والاندماج في

منطقة آسيا-المحيط الهادي، انسجماً مع ما قاله أيضاً في «منتدى دافوس الاقتصادي» في يناير الماضي. وفي السياق ذاته أكدت مصادر عدة أن الدول الأعضاء في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي التجارية اتفقت على عدد من البنود الأساسية لاتفاق جديد بشأن التبادل التجاري الحر دون مشاركة الولايات المتحدة. وقد خلفت تصريحات ترامب في «أبيك» ارتباكاً في الأوساط العالمية، ولاسيما بعدما قرر بعد أيام من توليه مهامه في يناير



الماضي، سحب الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، وكذلك إعلانه انسحاب بلاده من اتفاقية باريس للمناخ في يونيو الماضي، بالإضافة إلى إعلانه عزمه على معاودة التفاوض في شأن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا» (الولايات المتحدة والمكسيك وكندا)، وتباين الآراء إزاء تنفيذ ترامب لتهديداته بالانسحاب من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، أو أن تصريحاته تعكس فقط أنه لا مانع لدى الولايات المتحدة من الانسحاب من أي اتفاق يعيق إنهاء الاقتصاد الأمريكي أو لا يحقق لها معاملة عادلة.

ومن الجلي أن سياسات الرئيس الأمريكي أثارت الكثير من الجدل منذ انتخابه ووضعت العالم في حالة من الحيرة والترقب، ومع مرور نحو عام، تتزايد مخاوف دول العالم الكبرى من أن تؤدي سياسة ترامب إلى عزلة الولايات المتحدة، وهو ما سيؤدي حتماً إلى إضعاف قدراتها على مختلف الصعد، وأي ضرر يصيب الاقتصاد الأمريكي، ستكون له تداعياته على الاقتصاد العالمي من دون شك.

ضمن جولته الآسيوية التي اختتمت منذ أيام، عرض الرئيس الأمريكي رؤيته لمفهوم شعاره «أمريكا أولاً» الذي أطلقه منذ تدشين حملته الانتخابية على الزعماء المشاركين في قمة منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي «أبيك» في فيتنام، في رسالة واضحة مفادها، أن إدارته ستواصل سياسة «أمريكا أولاً»، وأن على بقية العالم أن تهتم بنفسها. وبلغة صريحة، ذهب ترامب إلى حد مهاجمة فكرة منظمات التجارة

المتعددة الأطراف -وخاصة منظمة التجارة العالمية- التي تُعد نفسها كياناً نموذجياً للتجارة المتعددة الأطراف، وقال ترامب: «إننا لم نعامل بإنصاف من قبل منظمة التجارة العالمية. ولكن المنظمات مثل هذه الأخيرة لا يمكنها أن تشتغل بشكل مناسب إلا عندما يتبع كل الأعضاء القواعد ويحترمون الحقوق السيادية لكل عضو». مضيفاً: «إننا لن ننضم في المستقبل إلى أي اتفاقيات كبيرة تقيد أيدينا، وتجعلنا نتنازل عن سيادتنا، وتجعل

تطبيقاً حقيقياً (لبنود الاتفاقيات) شبه مستحيل»، وأضاف أنه حريص على إبرام المعاهدات التجارية الثنائية مع دول «تحكمها القوانين».

ويحمل شعار الرئيس الأمريكي ترامب في طياته معاني ودلائل تتمحور حول رؤيته ضرورة انتهاج الولايات المتحدة لسياسات التجارة العادلة والمساواة، وهو ما تتيحه له بشكل أكبر الاتفاقيات الثنائية التي تمنح بلاده قوة أكبر في وضع شروطها الخاصة في الاتفاقيات التي تبرم، كما أنه يعتبر الاتفاقيات المتعددة الأطراف تؤدي إلى خسائر في الوظائف الأمريكية عبر منحها أفضلية للدول ذات العمالة الرخيصة والإعانات المالية الكبيرة، وعلى الرغم من وجود مبررات قد تبدو مقنعة لوجهة نظر رفض الرئيس الأمريكي الاتفاقيات المتعددة الأطراف، ففي المقابل، تواجه سياسة «أمريكا أولاً» التي يتبناها ترامب انتقادات عدة، حيث يجمع قادة أهم دول العالم على أهمية الاتفاقيات المتعددة الأطراف، كون آلياتها تمثل نموذجاً تعاونياً يبنى على الانفتاح وإنشاء التكتلات الدولية والإقليمية، بما يناسب مختلف

الإمارات تشارك في اجتماعات «الكومسيك» في إسطنبول

تعزيز وتنمية أواصر التعاون المشترك بما يحقق مصالح الدول الأعضاء، وفقاً لسعادة عبدالله آل صالح.

وضم جدول أعمال الاجتماع بنوداً تتعلق ببرنامج عمل منظمة

التعاون الإسلامي للفترة 2025-2016، إضافة إلى

تناول التطورات الاقتصادية العالمية وتداعياتها

على الدول الأعضاء بالمنظمة، ومناقشة موضوع

التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وتحسين دور

القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي، والنهوض

بوسائل النقل والاتصالات وتطويرها بين الدول الأعضاء وتنمية

قطاع سياحة مستدام وتنافسي، وسبل زيادة إنتاجية القطاع

الزراعي، ومسائل متعددة أخرى.



شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة، بوفد يترأسه سعادة عبدالله بن أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة

الخارجية، في اجتماعات الدورة الـ 33، للجنة الدائمة للتعاون

الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي

«كومسيك» على المستوى الوزاري التي افتتحت

أمس في إسطنبول.

وجاءت مشاركة دولة الإمارات العربية

المتحدة، في فعاليات وأنشطة منظمة المؤتمر

الإسلامي، لما تشكله من أهمية ومنصة مهمة لممثلي الدول

الأعضاء، لطرح وجهات نظرهم وتصوراتهم، حيال معالجة

مختلف القضايا المتعلقة ببرامج وأهداف المنظمة، وسبل

في مساهمة لدفع التعويضات..

خط أنابيب عراقي للغاز يمتد إلى الكويت



عين العراق «تويو»

للأعمال الهندسية اليابانية،

لمساعدته في بناء خط

أنابيب غاز يمتد إلى الكويت

ومصنع للبتروكيماويات، لم

تعلن تفاصيله بعد، مرتبط به

مع سعي بغداد لخفض حرق الغاز، واستكمال دفع التعويضات

المستحقة عليها بسبب غزو الكويت عام 1990. وقال مصدر

في قطاع النفط والغاز لرويترز، يعمل على المشروع: «يحتاج

العراق إلى خفض عاجل لحرق الغاز وهو يسعى إلى تحقيق

الأهداف التي التزم بها أمام البنك الدولي»، مضيفاً: «مشروع

الغاز الكويتي هو حل سريع ووسيلة سهلة لتحقيق ربح من

موارد الغاز». وقال كينسوكي واكي، المدير المالي لـ «تويو»،

في تصريحات لـ «رويترز» إن المحادثات بشأن خط الأنابيب

ومصنع البتروكيماويات مستمرة، لكن القرار النهائي للاستثمار

لم يتخذ بعد. وكان وزير النفط الكويتي، عصام المرزوق، قد

قال في أكتوبر الماضي: إن محادثات بين الكويت والعراق

ركزت على مقترح باستخدام الغاز في مساعدة بغداد في

دفع تعويضات الحرب المتبقية وقدرها 4.6 مليار دولار. كما

وقال عصام جهاد، المتحدث باسم وزارة النفط العراقية،

إن المحادثات ركزت على السعر، وأكد أن الإمدادات ربما

تُستخدم في المساعدة في سداد التعويضات.

السعودية تضغط على أوبك لتمديد

تخفيضات الإنتاج

نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر قولها إن السعودية،

أكبر منتج للخام في أوبك، تضغط باتجاه الاتفاق على

تمديد تخفيضات الإمدادات، في اجتماع الأسبوع المقبل،

لضمان التخلص من تخمة المعروض التي تضغط على

الأسعار.

ويخفض منتج أوبك، وعشرة منتجين من خارجها من

بينهم روسيا، إنتاج النفط نحو 1.8 مليون برميل يومياً حتى

مارس 2018؛ حيث سيناقشون تمديد الاتفاق في اجتماع

يوم 30 نوفمبر الجاري في فيينا.

وارتفعت أسعار النفط إلى حوالي 65 دولاراً للبرميل، وهو

أعلى سعر منذ ديسمبر 2015، مدعومة بانخفاض المخزونات،

لكن أوبك لديها مخاوف من احتمال انخفاض الأسعار مجدداً

حيث يستمر وجود فائض في المعروض بينما كان لاشتعال

التوترات السياسية في الشرق الأوسط دور أيضاً في زيادة

الأسعار. ووردت مؤشرات على دعم تمديد الاتفاق لتسعة

أشهر من قمة هرم القيادة السعودية، وروسيا أكبر منتج

من خارج أوبك مشارك في الاتفاق. ولمح ولي العهد

السعودي، الأمير محمد بن سلمان، إلى أنه يدعم تمديد

الاتفاق لموعد لاحق في 2018 بعد تصريحات من الرئيس

الروسي فلاديمير بوتين في الرابع من أكتوبر الماضي، بأن

الاتفاق قد يتقرر تمديده إلى نهاية العام المقبل.

ونشرت «رويترز» الشهر الماضي، أن المنتجين يميلون

نحو تمديد لمدة تسعة أشهر، لكنهم قد يؤجلون اتخاذ

القرار حتى أوائل العام المقبل، في ظل زيادة الأسعار في

الفترة الأخيرة.

التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت



لم توجد القوات العسكرية الأمريكية للقتال وكسب الحروب فحسب، وإنما لردعها، وثنى الآخرين عن الإعداد لها أيضاً. ويكون الردع ممكناً فقط في حال كان لدى الآخرين فكرة جيدة عما تستطيع القوات العسكرية الأمريكية أن تفعله. ويكمن مثل هذا الإقرار أو الاعتراف فيما يمكن أن تفعله تلك القوات في صلب استراتيجية الردع النووي الأمريكية. لكن قدرات الهجوم عبر الإنترنت تقاوم مثل هذا الطرح لأسباب عدة، ليس أقلها أن آثارها محددة بتفاصيل برامج النظام المستهدف وبنيته وإدارته. كما أنه لم تحدث حرب عبر الإنترنت، بمعنى حدوث هجمات يصحبها تدمير وخسائر في الأرواح مقارنة بالحرب المادية.

إن كشف العيوب ونقاط ضعف الجهة المستهدفة التي تجعل الهجوم عبر الإنترنت ممكناً هو بمنزلة إخبار الآخرين بشأن كيفية إصلاح هذه العيوب، ومن ثم يقومون بالتخلص منها وتحبيدها. وليس من المستغرب أن تعتبر قدرات حرب الإنترنت الوطنية سراً يخضع لحراسة مشددة. ولكن عدم إمكانية استخدام قدرات الهجوم عبر الإنترنت بسهولة لصوغ سلوك الآخرين، لا يعني أنه لا يمكن استخدامها مطلقاً.

ثمة تحدٍ كبير يتمثل في الكيفية التي يجري بها إظهار قدرات الهجوم عبر الإنترنت. إن أوضح طريقة لإظهار القدرة على اختراق نظام عدو ما، هي تنفيذ ذلك عملياً، وترك أثر، مع تمني أن يتم إيصاله إلى صناع القرار. وإذا أمكن تكرار الهجوم بحرية، أو إن كان الاختراق مستمراً، فسيتم إجبار الجهة المستهدفة على الإيمان بقدرة المهاجم على الدخول إلى نظامه في أي وقت من الأوقات. ويجب أن يُجبر ذلك الجهة المستهدفة على إعادة حساباتها بشأن علاقتها بالقوى المهاجمة.

إن القدرة على اختراق نظام ليس بالضرورة دليلاً على القدرة على تعطيل ذلك النظام وتدميره؛ فهذا لا يتطلب اختراق مستويات متميزة بدرجة كافية فحسب، بل معرفة كيفية جعل النظام يفشل في أداء المهمات ويبقى كذلك. ولكن قد يكون الاختراق في حد ذاته مروّعاً بما فيه الكفاية إن لم تستطع القيادة المستهدفة تمييز الفرق بين الاختراق والتعطيل التام. ويعتبر تعطيل نظام ما أكثر عدائية وأشد صعوبة من اختراقه؛ فهو يتطلب فهماً لما يجعل النظام يصاب بالفشل. وكذلك، فإن الحصول على النتائج المرجوة يتطلب أيضاً تحديد شكل الهجوم بحيث لا يستطيع الذين يديرون النظام كشف الهجوم وإصلاح الأضرار بسرعة.

الحرب. إن المضي إلى الحرب يتطلب التغلب على العديد من المخاوف الكبرى، وقد تكون الأشباح الرقمية ببساطة مصدرًا آخر من مصادر هذه المخاوف.

إن التلويح بالهجوم عبر الإنترنت يمكن أن يؤدي إلى تحذير الآخرين من السعي وراء قدرات تعتمد على النظم الرقمية بصورة عامة، والشبكات بصورة خاصة. وكبديل لذلك التهديد، يمكن التلميح إلى أن المعلومات التي يستخدمها الأعداء المحتملون لاتخاذ قرارات عملياتية أو حتى استراتيجية يمكن إفسادها ومن ثم تكون غير موثوق بها. ولا داعي إلى أن يكون التهديد استباقياً (إن فعلتم كذا...)، فبإمكان الملوّح أن يلمّح إلى أن الهجوم لإفساد البيانات قد وصل إلى هدفه المنشود، ما يعني أنه لا يمكن حتى الثقة بالبيانات الحالية.

لذا، فإن الكثير يعتمد على ما تستخلصه الدول الأخرى بشأن الدافع وراء التلويح بقدرات الحرب عبر الإنترنت، وتوقيت ذلك التلويح. فإذا كانت الدولة التي تصدر عنها التهديدات صريحة في أنها ستستخدم وسيلة الحرب عبر الإنترنت لتنتقم لتجاوز خطوط حُمر معينة (افتراضاً، وليس بالضرورة، في الفضاء الإلكتروني)، فإن دور التلويح يكون واضحاً إلى حد ما؛ وهو إضفاء جوهر على التهديد. غير أن التوقيت قد يثير تساؤلات، ولا سيما إن لم تعلم دول أخرى أي شيء جديد عن قدرات الدولة الملوّحة بالتهديد (والتي افترضوا دائماً أنها موجودة)، ولكنهم غير متأكدين بشأن الأسباب التي دفعت الدولة المهتدة إلى الاعتقاد بضرورة التصريح بهذه النقطة. فالسياق مهم، ولعل التلويح بالقدرات لتأكيد تهديد قد تم إعلانه (أو خط أحمر قد تم تحديده أو إعادة رسمه) يثير بضعة تساؤلات عن التوقيت، غير أن التلويح بقدرات فجأة يمكن أن يثير المزيد من هذه التساؤلات. فقد يراه البعض نوعاً من الخداع، كمحاولة للتظاهر بالشجاعة عند اكتشاف أن القدرات عبر الإنترنت لا تؤثر في نفوس الآخرين لسبب وجيه وهو أنها ليست بذلك التأثير.

إن التلويح بسلاح يدل على ماهية هذا السلاح، وكيفية استخدامه. ويمكن أن يكون التلويح ضمنياً، بحيث يترك للآخرين أن يحددوا انعكاسات استخدامه. أو يمكن أن يكون صريحاً، حيث يختار الملوّح بالتهديد السياق والتوقيت ليرسل رسالة. ولكي ينجح التلويح بشن هجوم، فقد تتطلب قدرات الهجوم عبر الإنترنت تكرار عمليات استعراض القدرات. وكبديل لذلك، يمكن أن يكون هناك استعراض للقدرة أقل عداء بحيث يجري التلاعب بالنظام وليس الإضرار به؛ فثمة خيط رفيع يفصل بين الأمرين.

والسؤال المطروح هو: هل بإمكان التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت أن يساعد على ثني الدول الأخرى عن السعي إلى امتلاك قوة التقنية العالية والمتعلقة بالشبكات لمواجهة القدرات العسكرية الأمريكية؟ إن أفضل سبيل للبرهنة على خطر الارتباط بالشبكات هو اختراق النظم العسكرية لإظهار هشاشتها. وفي هذا الصدد، فإن ادعاء المسؤولية عن القيام بهذا الاختراق ليس ضرورياً، فالهدف ليس تأكيد قوة الولايات المتحدة الأمريكية، بل تأكيد ضعف نظم العدو القائمة على الشبكات وانكشافها.

ومن منظور السياسة العامة لم تقل الولايات المتحدة الأمريكية مطلقاً إنها ستستخدم الهجمات عبر الإنترنت، ولكنها لم تقل أيضاً إنها لن تستخدمها. كما أنها لم تجادل بقوة بشأن فكرة أن لها يداً في هجمات «ستكسنت» على منشآت نووية إيرانية.

ومن غير الواضح إذا ما كان بإمكان التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت أن يكبح حماسة الأعداء المحتملين للحرب. قد تشعر بعض الدول بأن لديها اختياراً محدوداً، بينما ترى دول أخرى أن بإمكانها أن تنجح حتى إن أخفقت نظمها ذات التقنية العالية. ومع ذلك قد تُسقط دول أخرى من حسابها هذه الإمكانية تماماً، معتقدة أن نظمها سيتم فصلها عن بقية العالم. وأخيراً، فإن الجهة المستهدفة يمكن ببساطة ألا تصدق أن لديها نقاط ضعف، لا في وقت السلم، وبالتأكيد ليس في وقت